

طلائع الثورة العراقية

العامل الاقتصادي في الثورة العراقية الأولى

بمّلم

دكتور محمد سلمان حمد

الطبعة الثانية

الاهمراء

الى المناضلين من اجل الحرية والنور ...

الى المكافحين ضد الاستعمار ...

الى العاملين الساهرين على مصلحة الامة العربية

الى ابناء الشعب العراقي الواعي .. وقادته الاحرار

مقدمة

ما الثورة العراقية التي قام بها الشعب العراقي المناضل وجيشه
الباسل في ١٤ تموز ١٩٥٨ الا الذروة للتطور الاقتصادي والاجتماعي
والسياسي منذ ثورة ١٩٢٠ حتى يومنا هذا . ان جوهر الثورة العراقية
يرتكز على تحرير الشعب العراقي من ربة الاستعمار واذنابه كشرط
اساسي لابد من توفره لتحقيق الحرية في الميدان السياسي وتطوير التروة
في الميدان الاقتصادي . ومن ثم توفير العدالة الاجتماعية للشعب . وهذه
الاهداف السامية لا يمكن تحقيقها الا بسيطرة الشعب وقادة جيشه
الاجرار على زمام الحكم والسلطة ، للتخلص من الاستعمار الاجنبي وشبكته
من الاذناب والاعوان . ثم ان هذين العدوين اللئولين - الاستعمار واذنابه -
لا يمكن ان يقضي عليهما الشعب الاعزل مادام جيشه تحت سيطرة وامرة
الاستعمار والفتنة الحاكمة . من هنا تنضح لنا اهمية تحرير الجيش العراقي
كشرط اساسي لتحرير الشعب العراقي باجمعه . ان تسبح الجيش العراقي
بالاهداف والاماني الشعبية ووعيه المتزايد لدوره العظيم في تحقيق هذه
الاهداف والاماني ، خاصة بعد انتصار الثورة المصرية الجبارة سنة ١٩٥٢

هو الذي ادى الى اعلان الجمهورية العراقية المباركة في ١٤ تموز ١٩٥٨ .
ان اعلان الجمهورية العراقية يعني انتزاع السلطة من الطغمة الحاكمة
الفاسدة - الهدف الذي كان الشعب العراقي يصبو اليه منذ ثورة ١٩٢٠ -
فكان من الطبيعي ان يستجيب الشعب استجابة منقطعة النظير لنسائه
قادة جيشه الاحرار ابان اعلانهم الحدث العظيم - صوت اعلان الجمهورية
العراقية .

بغداد ١ آب ١٩٥٨

ان الشعب العراقي اذ يدخل في عهده الجديد علينا ان ندرس عبر
ثوراته وانتفاضاته كما تكون سياستنا رشيدة منبثقة من خبرة شعبنا
المناضل .

لثورة ١٩٢٠ في هذا الميدان اهمية خاصة . فهي الخطوة الاولى التي
اعلن فيها الشعب العراقي بالنار والحديد عن رغبته وعزمه على انجاز
الاستقلال الوطني التام . عن طريقها توحدت جهود طبقات الشعب
التقدمية ضد الاحتلال البريطاني . وبواسطتها ظهرت مواطن قوة الشعب
العراقي واهمية وحدته للتخلص من كابوس الاستعمار خلال الثورة ،
ومساومات الفئات المرتزقة التي شكلت جهاز الحكومات الرجعية الخاضعة
للاستعمار العالمي .

ان المؤرخين الاستعماريين يعتبرون ثورة ١٩٢٠ ، الى درجة كبيرة ،
ثورة عشائرية ، نشوءها عفوي غير منظم ، ومبعثها دعاية الملك حسين
ورشاوي الاتراك الى بعض شيوخ العشائر ، ومعظم قادتها من الضباط
العراقيين في جيش الامير فيصل في سوريا ، تساعدهم زمرة من الكتاب
والمتفنين المهرجين في بغداد ، وثلة من علماء النجف وكربلاء والكاظمية . فلا
غرابة ان ينكر الكتاب الاستعماريون كون ثورة العشرين باكورة للثورة العراقية
الكبرى التي تشهد توطد اركانها يوما بعد يوم . وان يدعى هؤلاء ان تلك
الثورة قد دمرت وأخرت تطبيق الاصلاحات البريطانية « لتمدين » الشعب
العراقي الهمجي .

هذا ما يرتأيه معظم الكتاب الاستعماريين في ثورة ١٩٢٠ . وحتى
اشدهم تحفظاً ، كالمؤلف فيليب آيرلند ، يعطي العوامل الخارجية ، كالثورة
السورية والرشاوي العربية ، مكان الصدارة في اشعال نيران ثورة ١٩٢٠ .
مقلا من اهمية العوامل الداخلية كتركيب المجتمع الطبقي ، والعامل
الاقتصادي ، والتنظيمات والدعاية المحلية للثورة .

حين ندرس ثورة ١٩٢٠ . از الثورة العراقية الاولى ، دراسة علمية لا بد
من ان نثير الاسئلة التالية : ماهي الميزة الاساسية لثورة ١٩٢٠ ؟ ممن تكون
التحالف الطبقي الذي قادها ؟ وماهو السبب الاساسي لفشل الثورة ؟ وما
هي العبر التي نستخلصها لثورتنا الوطنية الحاضرة ؟

ان هذا الكراس اذ ينصب على الجانب الاقتصادي لهذه الاسئلة ،
لايهدف الى الانتقاص من اهمية العامل السياسي والتنظيمي ابداً . انما
الفرض هو التأكيد على هذا الجانب الطويل الامد ، لا سيما واننا الان على
ابواب صراع اقتصادي - اجتماعي طويل الامد ، بعد ان حقق الشعب
ونجيشه المظفر سيطرته على زمام الحكم ووسائل السلطة باعلانه
الجمهورية العراقية في ١٤ تموز ١٩٥٨

لنبدأ باوجه اختلاف المجتمع العراقي بين العهدين العثماني والبريطاني .
يمكن ان نوجز هذه الواجهه في النقاط الثلاث التالية :

١ - بينما كان العراق تحت سيطرة نفوذ استعماري بدائي ، اساليب استغلاله بدائية ، لان الدولة العثمانية كانت قائمة على نظام زراعي عشائري ، اصبح العراق بعدئذ تحت كابوس استعمار حديث ، اساليب استغلاله اكثر تنوعا واشد وطأة ، لان الاستعمار البريطاني يعتمد على كيان الرأسمالية العالمية الداخلة في مرحلة الاستعمار . ابان الحرب العالمية الاولى .

٢ - بينما اعتمد الاستعمار العثماني البدائي على الادارة اللامركزية - نظام الولايات - اتخذ الاستعمار البريطاني النظام الاداري الذي يناسب طرق استغلاله المتمكنه اي نظام المركزية في الحكم . فالغى نظام الولايات .

٣ - بينما كان الاستعمار العثماني مكنفيا بحصيلة الكمارس والمكوس والضرائب المتفرقة دون استثمار واسع لرأس المال . تعدى ذلك الاستعمار البريطاني الى السيطرة على سكك الحديد . والميناء . والتجارة الخارجية ونظام النقد . بالاضافة الى ثروة النفط العظيمة فيما بعد .

من هذه الفروق بين طبيعة العهدين العثماني والبريطاني تتعين ، فيما يبدو لي ، الميزة الاساسية للثورة العراقية الاولى عام ١٩٢٠ . اذ انها

باكورة ثورة الشعب العراقي ضد العهد البريطاني . وعلى هذا فقد كانت الثورة
موجهة ضد الاستعمار البريطاني ، ضد سلاحه في نظام الادارة المركزية في
الحكم ، ضد اقطاعه الاراضي الى الشيوخ الكبار و ضد ضرائبه المفروضة
عنوة على الشعب . ومن هنا يتعين لنا ان ثورة ١٩٢٠ كانت بداية ثورة
وطنية شامة ، لا خروج عشائري على العهد العثماني انما هي باكورة لثورة
شعب بأسره ضد استثمار شامل مباشر .

ولكى نتفهم هذه الميزة الاساسية لتورة ١٩٢٠ اكثر دقة وتعميلا لابد من ان نقدم عرضا موجزا لتطور طبقات المجتمع العراقي حتى نشوب الثورة العراقية الاولى .

لقد كان سكان العراق عام ١٩١٩ ، حسب احصاء السلطات البريطانية المحتلة حوالي ٢٨٠٠٠٠٠٠ نسمة : منهم حوالي نصف مليون قبائل رحلا ، وحوالي ١٨٠٠٠٠٠٠ قبائل زراعية مستقرة أو شبه مستقرة ، وقرابة النصف مليون من سكان المدن الكبرى المعروفة .

كان معظم سكان العراق اواسط القرن الماضي قبائل رحلا . الا ان بدء الصادرات العراقية ، من المواد الغذائية والحام ، الى البلدان الرأسمالية ، خاصة بريطانيا ، ولا سيما بعد فتح قناة السويس عام ١٨٦٩ ، وتزايد هذه الصادرات المطرد من ١٠٠٠٠٠٠ ديناراً في السنة خلال تلك الفترة الى حوالي ٣٠٠٠٠٠٠٠ ديناراً في ١٩٢٠ ، ان هذا كله قد ادى الى جعل الزراعة من أجل السوق الرأسمالية وسيلة مربحة . الامر الذي دفع شيوخ القبائل الى استيطان الارض وزراعتها بواسطة اتباعهم الذين صاروا فلاحين ، بينما اصبح اسبادهم المالكين الفعليين للارض ، بعد ان كانت ملكا مشاعا للعشيرة . والى جانب ذلك فان الحكومة العثمانية في اواخر القرن العشرين استحوذت على بعض الاراضي واسكنت بعض العشائر التي تفلح الارض لصالح الحكومة . وهكذا تطورت العشائر الى طبقة فلاحية واخرى اقطاعية من حيث الانتاج وملكية وسائل الانتاج ، وان بقى النظام السياسي - الاجتماعي عشائريا ،

اي ان السلطة السياسية والقضائية لم تزل منوطه بالشيوخ حتى ذلك
الحين .

الا ان نمو التجارة الخارجية مع البلدان الرأسمالية ، وخاصة تجارة
الاستيراد ، التي ارتفعت من حوالي الربع مليون دينار في السنة أواسط
القرن التاسع عشر الى حوالي ستة ملايين قبيل الثورة العراقية الاولى
عام ١٩٢٠ . ادى الى نشوء طبقة برحوازية - تجارية في العراق وخاصة في
بغداد والبصرة والموصل . لقد اصبحت لهذه الطبقة شركاتها التجارية ،
وحتى تنظيمها التجاري حيث تأسست مثلا غرفة لتجارة الموصل في الربع
الاحر من القرن الماضي .

ثم ان نمو مستوردات العراق ، لا سيما المنسوجات ، ادى الى تدهور
الطبقة الحرفية البدائية ، فبينما يجبرنا القنصل البريطانيون ان في بغداد
وحدها كان حوالي ٣٥٠٠ حائك جومه سنة ١٨٦٦ ، لم يبق منهم الا
المئات قبيل الثورة العراقية الاولى عام ١٩٢٠ . اما الباقون فقد أنت عليهم
المنافسة الرأسمالية بمنسوجاتها الرخيصة . اضعف الى هذا توسع ميناء
البصرة ، بواسطة النمو التجاري وتشغيله لحوالي خمسة الاف عامل .
وعلى هذا فان الطبقة العاملة العراقية قبيل ثورة ١٩٢٠ كانت صغيرة
الحجم ، وربما لم تزيد على ١٠٪ من سكان المدن ، او حوالي خمسين
الف نسمة .

وعلى الجملة كان تركيب المجتمع العراقي قبل الثورة العراقية الاولى
عام ١٩٢٠ ، يتكون من ٢٠٪ من سكان العشائر الرحل التي تعتمد في
معاشها على النقل وحراسة الطريق ، وحوالي ٦٠٪ من العشائر الزراعية
- الفلاحية ، و ٢٠٪ من سكان المدن واغلبهم من التجار والطبقة المتوسطة
وعوم الكادحين . اما الطبقة العاملة فلم تؤلف أكثر من ٢٪ من مجموع
الشعب العراقي . ولا تربو طبقة الاقطاعيين الكبار على بضعة الاف .

لئن كان هذا هو تركيب المجتمع العراقي قبل ثورة ١٩٢٠ ، وهذمه في
غروقه في زمن الاحتلال البريطاني عن عهد النفوذ العثماني ، فما هو الدور
الذي لعبه العامل الاقتصادي في الثورة العراقية الاولى ؟ وبكلمة اخرى ،
ما كان اثر الحرب العالمية الاولى على معيشة كل من طبقات المجتمع
العراقي ؟ وما هي السياسة الزراعية التي إتبعها المستعمرون ؟ وكيف
اثرت على العناصر الاجتماعية القائمة بالثورة والمناهضة لها ؟ ما هي
السياسة التجارية للسيطرة على شرايين التجارة العراقية وآثارها على
الطبقة البرجوازية - التجارية العراقية ؟ واخيرا كيف أثرت سياسات
الصرائب على اشغال نيران الثورة ؟

لنبدأ بأثر الحرب العظمى على حياة العراق الاقتصادية • يمكن تلخيص هذه الآثار بهبوط الانتاج الزراعي ، وانخفاض مستوى التجارة الخارجية ، وزيادة الاسعار ، الامور التي ادت مجتمعة الى افقار عموم الشعب واتراء الاقطاعيين الكبار •

ان احتلال الجيش البريطاني لاراضي العراق الزراعية عنوة افضى الى شل الحركة الزراعية ، فلقد تخرّب كثير من القنوات في المناطق الاروائية ، وحصل نقص شديد في الايدي العاملة الزراعية من جراء الموت والتجنيد ، كما قلت الحيوانات المتوفرة لحراثة الارض خاصة في شمال العراق • هذا فضلا عن ان الاضطراب العام لا يشجع على الانتاج الزراعي • وعلى الجملة فقد هبط انتاج الحبوب في عام ١٩١٨ الى ربع ما كان عليه في عام ١٩١٣ ، ولم يستعد الانتاج مستواه السابق الا في اواسط العشرينات حسب التقارير البريطانية الرسمية • اضيف الى ذلك استهلاك الجيوش المحتلة للمواد الغذائية •

كما وقد شملت الحرب العظمى تجارة العراق الخارجية • اما الصادرات فقد اقتصرّت في فترة الحرب كلها على الصوف والتمر فقط ، نظرا لانعدام الامن ، وعدم توفر بواخر النقل • ثم لم تتعد المستوردات القليل من الشاي الذي كان بالامكان استيراده من الهند • ان هذا الركود التجارى هو الذي يفسر لنا وقوف الطبقة التجارية العراقية بصورة عامة الى جانب الثورة كما سنرى فيما بعد •

واخيرا ، فان هبوط الانتاج الزراعي ، وانخفاض مستوى التجارة الخارجية الى جانب دخول الروبية الهندية محل الليرة العثمانية في كل لواء وقع تحت رحمة جيوش الاحتلال البريطانية ، ادى الى زيادة الاسعار زيادة فادحة . فلو قارنا اسعار المواد الضرورية في عامي ١٩١٣ و ١٩١٨ نجد ان سعر الشعير قد ارتفع من ٨٥ روبية لكل عشرين من بصريا الى ١٣٥ روبية ، أي الى أكثر من ١٦٠ ٪ . اما سعر الحنطة فقد ارتفع أكثر من ذلك ، أي من ١٩٠ روبية الى ٥٠٠ روبية لكل عشرين من بصريا ، أو أكثر من ٢٦٠ ٪ . أضف الى ذلك زيادة سعر الرز من ١٨٠ روبية لكل عشرين من بصريا الى ٣٢٠ روبية أو أكثر من مرة ونصف . اما سعر السكر فقد ازداد أكثر من خمس مرات ، بينما ارتفع سعر الشاي أكثر من ثلاث مرات ما بين ١٩١٣ و ١٩١٨ .

ان الحرب العظمى أدت الى هبوط الانتاج الزراعي ، وانخفاض مستوى التجارة الخارجية ، وارتفاع الاسعار ، فالنضج المقدي لم يهبط مستوى معيشة الاكثية الساحقة من الشعب العراقي . ان هذه العوامل تسببت في التي مهلت السبيل لاثراء كبار الاقطاعيين اثراء فاحشاً . فمصادر زيادة ثروة الشيوخ الكبار ترجع الى استحواذهم على الاراضي الزراعية . بل حتى الدور والابنية في المدن ، فضلا عن الرواتب والرساوي العظيمة التي كانوا يتقاضونها من الجيوش البريطانية المحتلة . والادلة على اثراء شيوخ القبائل أثناء الاحتلال البريطاني كثيرة . ويكتفي ان نقتطف واحدا منها على لسان الحاكم السياسي البريطاني لمنطقة العمارة الوارد في تقريره الاداري لسنة ١٩١٦ حيث قال ما نصه :

« لقد ازداد اندفاع شيوخ هذه المنطقة لامتلاك الدور والسماطين في العمارة . والشيوخ مجيد أكبر مشترى اذ أنه يملك الآن ثلاثة سماطين ويعد العدة لاقتناء السماطين الاخرى . ثم ان لبعض الشيوخ الكبار دورهم في المدينة . ويبدو ان الشيخ مجيد يميل الى اقتناء أكثر من دار واحدة . لقد اتفق الشيوخ الكبار في هذا المجال مبرعين بروتهم على تمار السلم والامن الذي يتمتعون به » .

عنه هي الآثار الاقتصادية المامة للحرب الاستعمارية في العراق - اثراء الشيوخ وافتقار عموم الشعب - علينا الآن ان ننقل الى النتائج الخاصة للسياسة الزراعية أو سياسة الارض التي اتبعتها القوات

البريطانية المحتلة . لقد بدأت الحكومة العثمانية بتطبيق قانون الاراضى العثمانى الصادر فى ١٨٥٨ فى العراق منذ سنة ١٨٧٠ ، حين أخذت الارض تنتقل تدريجيا من أيدي أفراد العشيرة أو الفلاحين الى الشيوخ واشرف المدن الكبرى عن طريق تسجيلها فى الطابو بتكاليف زهيدة أحيانا وبضرب تكاليف فى معظم الاحيان . الا ان الحكومة العثمانية فى نفس الوقت عمدت على سلب السلطة السياسية والقضائية من أيدي الشيوخ وإيداعها الى موظفى الدولة ومحاكمها . بيد ان الانكليز منذ بدء الاحتلال شرعوا فى تركيز كل من القوة الاقتصادية - الارض - والسلطة السياسية - الادارة - فى أيدي الشيوخ الكبار . وخبر دليل على هذا ما كنهه الحاكم السياسى لمنطقة المنتفك فى تقريره الادارى لعام ١٩١٨ حيث قال :

« ان السياسة المتبعة فى المنتفك هي ٠٠٠ تعيين شيخ العشيرة مديرا محليا أيضا . وهذا نقض السياسة العثمانية . فلقد كان هدفى خلال السنوات الثلاث والنصف الماضية فى المنتفك هو ان استند السلطة فى كل عشيرة الى رجل واحد . وهذا الرجل هو شيخ العشيرة الذى تختاره الحكومة (البريطانية) فى كل حال ٠٠ وهو حسب الاصول يتسلم منحة من الحكومة ويعرف انه من المحدى ان « بمشى عدل » . ومسؤولية الشيخ هي (١) جمع الضرائب ، (٢) المحافظة على النظام والقانون فى العشيرة ، (٣) تسوية الخصومات الصغيرة ، (٤) توفير العمال ، (٥) جمع ودفع حصة الاقطاعى ما امكن » .

اذا وافق شيوخ العشائر الكبار على تنفيذ هذه المهام الخمس نيابة عن الحكام السياسيين الانكليز وبالتعاون معهم ، فماذا كان مكسبهم ؟ ان يحد هذا السؤال يقودنا الى سياسة الارض التى اتبعها الانكليز عند احتلالهم لارض العراق . ولا يتسع المجال للاستقصاء ، بل نكتفى بتقديم نماذج تملأه لكل من منطقة أربيل أو قرية بيزان على الاخص ، ومنطقة العمارة ثم حادثة المنتفك التاريخية .

فلقد قال حاكم أربيل السياسى فى تقريره لسنة ١٩١٩ عن حادث قرية

بيزان ما يلي :

« لقد نشيت معارك تاريخية في قرية بيزان بين قبائل الكردى والديزى . وقد عرضت في السنوات الاخيرة محاكمات كثيرة حول قضية الارض في هذه القرية . الا ان ثلاثة اغوات حصلوا على حقوق الارض بفصل مؤامرات المختارين . ان هؤلاء الاغوات يتنازعون فيما بينهم ومع اهل القرية التي اختلسوا أرضها . ان أحسن حل يمكن ان يتم هو طرد الاغوات الثلاثة وجعل اهل القرية يدعون التعويضات لهم عن ثمن الارض الاصلى والذى كان عمليا لا شيء . بيد ان هذا يخلق سابقة خطيرة ، ومجرد التنويه به يبعث الفرع فى نفوس اشرف أربيل . وعلى ذلك ، فقد زارت هذه القرية هيئة وزعت الاراضى بين الاغوات الثلاثة » .

هذا وان السياسة الانكليزية تجاه اراضى العمارة أشد وخامة . فلقد جاء فى تقرير الحاكم السياسى لهذه المنطقة عام ١٩١٨ ما نصه :

« لقد ساعدنا . أيام الحرب . انقاؤنا على شيخ واحد فى مقاطعات كبيرة . مقاطعات هي فى معظم الاحيان أكبر من ان يستطيع السيطرة عليها مزارع واحد . وهذا ينطبق بصفة خاصة على أملاك محمد العريبي ، الشيخ مجيد ، والشيخ جوى ، وانبى ريشة . ولما كان هؤلاء الشيوخ قد ساعدوا الحكومة (البريطانية) فانه لم يحن الوقت لتقسيم هذه الاملاك الى أجزاء مختلفة . لا بل ان هذا التقسيم لن يكون سهلا » .

وعلى صفحة أخرى من تقريره هذا يستطرد الحاكم السياسى فيلخص نتيجة هذه السياسة فيقول :

« هنالك شيء واحد باذى الواضوح وهو ان سياسة اسناد الشيوخ الكبار تتعارض مع مبدأ توزيع الثروة . اننا تفكر على صعيد الفلاح فى مصر ، بينما تفكر على صعيد الشيوخ فى العراق . ان المهمات الانية جعلت من الضرورى والعملى اسناد الشيوخ الكبار . بيد انه من المحتمل ان يصير من العملية بمكان عكس هذه السياسة » .

هذا نموذج من منطقتي أربيل والعمارة عرضتهما عرضاً موجزاً .
ولكن من الضروري ان افصل أكثر في تاريخ قضية المنتفك ، لاني احد فيها
مثلا رائعا عن النضال الفلاحي ضد الشيوخ ودور الاستعمار فيه . جاء آل
السعدون من الجزيرة العربية الى المنتفك في أوائل القرن السابع عشر ،
فوصلوا الى مشيخة قبائل المنتفك العراقية الاصل جراء حلهم لنزاع كان قد
اخذهم بين هذه القبائل . وبقوا مستقلين بهذه المشيخة عن السلطات التركية
حتى سنة ١٨٧٠ . وفي هذا العام صار ناصر باشا السعدون شيخ مشايخ
حلف عشائر المنتفك بعد ان سجل مدحت باشا ، والى بغداد المشهور ،
أراضي العشائر باسم شيخ المشايخ هذا . لقد رفضت العشائر ان تقر ناصر
باشا على ملكيته للأرض وادعت انها هي المالكه مشاعا لهذه الارض . الا
ان تقوية مدحت باشا للجيش التركي المرابط في العراق حال دون ثورتها
فاضطرت الى دفع حصة الشيخ حتى عام ٧٨ - ١٨٧٩ . في هذه السنة
اصطدمت تركيا بحرب مع روسيا القيصرية فاضطرت الى سحب جيشها
المرابط في العراق . واطر ذلك تارت عشائر المنتفك بالنار والحديد فقتل
بعض شيوخ السعدون وهرب الآخرون ولم تدفع العشائر حصة الشيخ حتى
عودة الجيش التركي من جبهة القتال اذ رضخت العشائر ثانية لدفع حصة
الشيوخ ، الا انها بقيت تبرص الفرصة لتثور مرة أخرى . لما دخلت تركيا
في حرب ضد شعوب البلقان عام ١٩١١ تارت قبائل المنتفك مرة أخرى ،
والقت القبض على شيوخ السعدون ، وامتنعت عن دفع حصة الشيخ حتى
الاحتلال البريطاني . وعلى اثر هذا العصيان ألقت الحكومة التركية هيئة
سياسية لدراسة هذه القضية ، فافادت هذه الهيئة في تقريرها بان كلا من
شيوخ السعدون والحكومة التركية كانا قد فقدا السيطرة على عشائر
المنتفك . وعزت هذا الى كون ملكية الاراضي الزراعية العائدة الى هذه
العشائر كانت في أيدي عدد قليل من الشيوخ الاقوياء الذين يستعبدون
أفراد العشائر ويفرقون بينهم . واسارت هذه الهيئة الى ان الحل الصحيح
هو « توزيع هذه الاراضي على الفلاحين » .

بعد الاحتلال البريطاني ، أو على الادق في أواخر عام ١٩١٨ ، صرح

الحاكم السياسي للمنتفق ان توزيع الحاصل يجب ان يتم على النسب التالية :- ٥٠ بالمائة للفلاح ، ٢٠ بالمائة للحكومة ، ٢٠ بالمائة للاقطاعي .
١٠ بالمائة للسركال . ولما علم الفلاحون بهذا التصريح قاوموه بارسال عريضة الى بغداد شاكين اجفاف هذه النسب ، معترفين بحق الحكومة للعشرين بالمئة من الحاصل ، ومعتبرين العشرين بالمائة للشيخ في غير محلها . وكانت نتيجة ذلك ان ساومت الحكومة البريطانية واعتبرت مجموع حصة الحكومة والقطاعي مساوية لـ ٣٠ بالمائة من الحاصل ، ولكن حسبما جاء في تقرير الحاكم السياسي البريطاني :-

« ان الجواب على السؤال ، فيما اذا رضى الفلاحون بهذه المساومة ، هو النفي . ان العشائر التي اعتادت طويلا على حق ملكيتها العشائرية للارض تستنكر ادعاء مشايخ السعدون . فان الفلاح يتحمل التكاليف . . الحراثة . . البذور . . الحصاد ، وادا اصاب زرعه الفيضان فانه لا يتلقى أية مساعدة مادية من الشيخ أو السركال » .

ثم ان هذا الحاكم السياسي يذهب الى ابعد من ذلك ويستنتج قائلا :
« ان نتيجة هذه المساومة الموقته يجعلنا في عيون العشائر ملزمين بسياسة مستقرة . فلقد اعترفنا بشرعية ملكية الشيوخ للارض . فالفلاحون فقدوا الثقة بنا كما ان العشائر ترى في هذه المساومة وسيلة تمكن الحكومة من جمع ضرائب أكبر . . ان العشائر تدعى بحق السكن في الاراضي الحاضرة . الا انه من المستحيل لاسباب سياسية ان تسمح للشيوخ المالكين للارض ان يعيشوا عليها . وعلى هذا فنحن نخلق طبقة من الاقطاعيين المنغيبين (الذين يسكنون المدن) » .

واضح مما تقدم ان السياسة البريطانية تجاه قضية الارض تركز على تعيين شيوخ مواليين للحكم البريطاني ومنفدين للسياسة البريطانية لقاء استحواذهم على ملكيات كبيرة من الاراضي الزراعية اضافة الى الرواتب أو المنح التي كانت تخضعها عليهم حكومة الاحتلال البريطاني . من اين اتت حكومة الاحتلال بهذه الاراضي والاموال ؟ ليس من بريطانيا طبعاً ! بل من الفلاحين المعتمدين بالدرجة الاولى والملاكين الصغار والمتوسطين . ويكفينا دليلاً على تحول ملكية الاراضي من أفراد العشيرة أو الفلاحين الى الشيوخ الكبار ما قدمناه من أمثلة عن أربيل والعمارة والمنتفك . ولعل خير دليل على تحول الملكيات الصغيرة والمتوسطة القليلة الى أيدي الشيوخ الكبار ما حدث من سيطرة هؤلاء على أراضي الملاكين الصغار والمتوسطين في الحلة والشامية وبعقوبة على وجه الخصوص وفي شمال العراق بوجه عام . كان معظم هؤلاء الملاكين الصغار والمتوسطين على قلتهم النسبية قد وقعوا فريسة للملاكين الكبار من جراء الديون التي اضطروا الى ارتكابها لدفع ضرائب حكومة الاحتلال الباهظة . فان مجموع الدخل الحكومي الزراعي في العهد العثماني ما قبل الحرب العالمية الاولى لم يتعد ٦٩٠.٠٠٠ ديناراً سنوياً ، بينما ارتفع هذا الدخل الى حوالي ١.٣٠٠.٠٠٠ ديناراً في السنة على الرغم من النقص الكبير الذي طرأ على الانتاج الزراعي في سنة ١٩١٩ .

ان جباية هذه المبالغ الباهظة ، خاصة من حصة الفلاحين المعتمدين والملاكين الصغار والمتوسطين ، كان من أهم العوامل المباشرة في اشغال

نيران الثورة العراقية الاولى ، لا سيما في المناطق الزراعية التي أصابها
ضيق اقتصادي خانق نظرا لتحول مجرى الانهار عنها كالحلة والشامية ، وفي
المناطق التي كثرت فيها الملكيات الصغيرة والمتوسطة كما كانت الحال في
لواء ديالى .

ان الحاكم السياسي في منطقة الحلة قد صرح بما يلي

« ان وجود ضرائب شديدة في العهد العثماني كان يخففه استحالة
جبايتها ، الا انه في سنة ١٩١٨ أرغم الملاك والسرّكّال على المساومة . .
والنتائج كانت من سوء الطالع . . اذ ان الملاك صار يجمع الحبوب ، بمساعدة
موظفي الحكومة مساندة غير شرعية ، من الفلاحين الذين لولا خوفهم من
الحكومة البريطانية لاستنكروا هذه الاعمال بقطع رقبة الملاكين والماورين
على حد سواء » .

هنالك عامل اقتصادى آخر كان من العوامل المباشرة لدفع البرجوازية العراقية الى مقدمة قيادة الثورة سياسيا ومؤازرة النوار فى الريف . يمكن اختصار هذا العامل فى عبارة السيطرة البريطانية المتزايدة على شرايين التجارة العراقية الخارجية ، بل وحتى احتكارها . هذه الشرايين التى هى عصب حياة الطبقة المتوسطة التجارية فى المدن . صحيح ان سيطرة الشركات البريطانية على تجارة العراق تعود الى أواسط القرن الماضى . لكنها ازدادت حتى بلغت نسبة المستوردات البريطانية الى العراق حوالى ثلثى قيمة المستوردات العراقية . بينما سيطر عدد محدود من الشركات البريطانية على تجارة الصادرات . وكان شحن معظم بضائع الاستيراد والتصدير يتم على ايدى شركات النقل البريطانية من شركة بيت لنج فصاعدا . مع ذلك فقد عانت هذه الشركات البريطانية بعض المنافسة خاصة من الشركات الالمانية . فقبل الحرب العالمية الاولى اسهمت بعض الشركات الوطنية فى الاستيراد والتصدير بل وحتى فى النقل بين البصرة والحلة .

لكن هذا الوضع قد تبدل بسيطرة الشركات البريطانية سيطرة تامة على تجارة العراق الخارجية منذ الاحتلال . اذ انعدمت المنافسة الاوربية ، وتحطمت معظم الشركات التجارية الوطنية . وخير دليل على هذه السيطرة البريطانية التامة على تجارة العراق الخارجية بعد الاحتلال ما جاء فى تقرير رئيس البنك الشرقى البريطانى زادا على بعض الاوساط البريطانية التى

طالبت بسحب الجيوش من العراق سنة ١٩٢١ حيث قال : (ان شركاتنا ستسحوظ على أكثر من عشرة ملايين باون من المستوردات العراقية . وشركاتنا الاخرى تلعب الدور الاكبر في صادرات العراق التي نتوقع ان تأخذ بالازدياد . ثم ان شركات الشحن البريطانية تنقل هذه التجارة وتلك . وأخيرا فان بنوكنا تمويل كل تجارة العراق الخارجية) . كل هذه المصالح وغيرها ، كما ابان رئيس البنك صراحة ، مدعاة الى استمرار الجيوش البريطانية في مقاومة الثورة العراقية الاولى .

اما عن دور الطبقة العاملة في ثورة ١٩٢٠ ، فحقيقة الحقائق انها كانت صغيرة الحجم ، وكل ما تعرفه هو اشتغال حوالي ٥٠٠٠ عامل في ميناء البصرة أغلبهم من العمالي وحوالي ٦٠٠٠ عامل في سكك الحديد . اشفت الى ذلك ما استخدمته جيوش الاحتلال من عمال البناء والعملة الاخرين . اما عن دورها فلا يعدو اضرابا قام به عمال البناء في النجف عام ١٩١٨ مطالبين بزيادة أجورهم .

ان صغر الطبقة العاملة حيث انها لم تكون أكثر من ٢٪ من مجموع الشعب العراقي و ١٠٪ من مجموع سكان المدن ، وحدائية تكوينها التاريخي ، وبغثرتها الجغرافية ، وبدائية تنظيمها جعل دورها محدودا. في الثورة العراقية الاولى .

لقد وضعت ثورة ١٩٢٠ طبقات المجتمع العراقي على مفترق الطرق : بين الفئات الرجعية التي ناهضت الثورة واستكانت للاستعمار وتهادنت وتعاونت معه الى درجة أصبحت معها شرذمة من أذنابه ليس الا . وبين الطبقات التقدمية التجارية والصناعية والعمالية التي ساندت الثورة وناهضت الاستعمار وأذنابه .

ان فشل الثورة العراقية الاولى لعام ١٩٢٠ وما تبعها من وثبات وانتقاصات في أعوام ١٩٣٦ ، ١٩٤١ ، ١٩٤٨ ، ١٩٥٢ و ١٩٥٦ ، كان يرجع في الاساس الى تفوق قوة الاستعمار وأذنابه على قوة الشعب التحررية . الا ان انعقاد الجيش العراقي ، خاصة بعد انتصار الثورة المصرية المجيدة عام ١٩٥٢ ، كان العامل الحاسم في رجحان قوى التحرر على قوى الاستعمار . على ان الانتصار والتفوق العسكري وحده على اهميته الكبرى لا يضمن سلامة وصيانة جمهوريتنا الفتية . بل ان هذا يتطلب الحد الاقصى من اليقظة الفكرية والسياسية ، والنطاق الاوسع من التنظيم الشعبي الموحد تحت لواء قادة الثورة الاحرار .

ثم ان الانتصار السياسي وسيلة وليس غاية . انه الوسيلة للثورة الاقتصادية - الاجتماعية الكبرى التي تهدف الى استغلال مرافق الثروة الوطنية لصالح عموم الشعب . انه الوسيلة لتطوير قابليات الشعب الفكرية والتكنيكية من أجل بناء مجتمع أفضل . انه الوسيلة الوحيدة لايجاد الحلقة المفقودة من سلسلة الوحدة العربية الكبرى .

انتظروا صدور كتاب :

سياسة الاعمار الاقتصادي
في العراق

دراسة نقدية

ترجمة وتقديم
الدكتور محمد سلمان حسن

التمن • ٣ فلسا